



الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي

Egyptian Media Production City Co.

(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية - قطاع الإفصاح

تحية طيبة ،،، وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات (الجهاز المركزي للمحاسبات)
عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى عن الفترة المالية
المنتهية فى ٣١ / ٣ / ٢٠٢١ .

وإذ نشكر لكم سلفاً حسن تعاونكم معنا ،،،

و تفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مدير إدارة
علاقات المستثمرين

عبدالمعز الزهور
(محمود مصطفى محمود)



الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام	
مرققات : /	رقم الصادر (١٩٧)
التوقيع : <i>صالح</i>	تحريراً في ٣١ / ٦ / ٢٠٢١



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي ش.م.م

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢١

برجاء الإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريراً في : ٣ / ٦ / ٢٠٢١

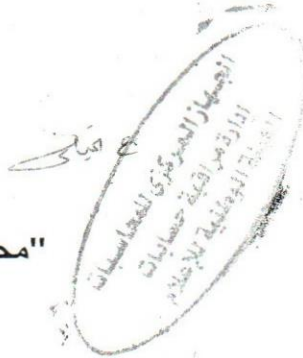
يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة

مدير إدارة مراقبة الحسابات

صالح

"محاسبة/ جيهان عبد العزيز زكي محمود"



الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي مكتب رئيس مجلس الإدارة	
EMPO	وارد رقم (١٩٠٥)
التاريخ : ٢٧ / ٦ / ٢٠٢١	المرققات : (١٣)



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للاعلام

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامي
في ٣١ مارس ٢٠٢١

الي السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامي ش.م.م.

المقدمة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المرفقة للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامي "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل المستقلة و الدخل الشامل المستقلة والتغير في حقوق الملكية المستقلة والتدفقات النقدية المستقلة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة و الإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) المعدل الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج علي القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لايمكننا الحصول علي تأكيد بأننا سنصبح علي دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لانبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

أساس ابداء استنتاج متحفظ:

- لم يتم تحميل الاصول الثابتة بقيمة ضريبة القيمة المضافة على الاجهزة المستعملة التي اشترتها الشركة لمركز الخدمات الاعلامية و التي قامت بسدادها وخصمها من الاقرار الضريبي الخاص بالضريبة المشار اليها و ذلك بالمخالفة للفقرة ١١ من المادة ١٠ من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ باصدار الضريبة على القيمة المضافة و التي تشير الى عدم امكانية خصم تلك المبالغ من قيمة الضريبة المستحقة على السلع و التي بلغ ما امكن حصره منها نحو ١,٢٢ مليون جنيه منها ٦٥٠ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٩ و مبلغ ٥٧٠ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٠.

نوصى بضرورة اجراء التسويات اللازمة باجراء التخفيض من حساب مصلحة الضرائب و اضافته الى تكلفة الاصول الثابتة مع احتساب الاهلاكات الواجبة عليه.

- لم تتضمن الاصول الثابتة في ٢٠٢١/٣/٣١ قيمة الاضافات و مناطق التصوير التي تم بنائها من قبل شركة سينرجى و ذلك طبقا لبروتوكول التعاون المؤرخ في ٢٠١٦/١٢/١٥ و ملحق التجديد المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٦ و الذى يقضى "بأن تؤول ملكية بناء او تطوير اى منطقة داخل مناطق التصوير المفتوحة الى الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى بعد انتهاء تصوير العمل المقرر انتاجه" و من ذلك ديكرات مسلسل كفر دهب .

نوصى اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن مع احتساب الاهلاكات اللازمة و مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

- ظهر رصيد حساب مقدمات اعمال فنية لم تبدأ -ضمن رصيد مشروعات تحت التنفيذ- فى ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ٩,٣ مليون جنيه (قبل خصم الاضمحلال البالغ نحو ٥,٣ مليون جنيه) بعد تخفيضه بمبلغ بنحو ١,١ مليون جنيه فى الأعوام السابقة ، بناء على توصيات اللجنة التى تم تشكيلها بقرار رئيس مجلس الادارة رقم (١٨) فى ٢٠١٩/٣/٢١ لدراسة هذا الرصيد و الذى كان مدرج سابقاً بنحو ١٠,٤ مليون جنيه ومدى امكانية الاستفادة من هذه الاعمال .

و بفحص اعمال اللجنة اتضح لنا بعض الملاحظات نذكرها فيما يلى:

- ✓ لم تتعرض اللجنة لدراسة موقف الاضمحلال المكون البالغ نحو ٥,٣ مليون جنيه على كافة الاعمال التى يمكن الاستفادة منها على الرغم من التكليل بهذه الدراسة .
- ✓ اشارت اللجنة الى وجود رصيد بمبلغ ٨,٣٢٨ مليون جنيه يمثل قيمة التأليف والسيناريو و الحوار و الاخراج و الأنتاج و اجور فنانين وقد اوصت اللجنة باعتماد ذلك المبلغ على اساس عدم وجود اى اخلال تعاقدى من جانب المتعاقد معهم بجانب وفاة بعضهم .
- و لم يتضح لنا موقف التنازلات لعدد ٦٩ عمل و التى تمثل نسبة ٩٠% من المبلغ المذكور اعلاه كما لم توضح اللجنة ايضا مدى امكانية الاستفادة من باقى المبلغ و المتمثل فى (اجور الاخراج و الفنانين) و اكتفت بتوصياتها فى انه يمكن الاستعانة بهؤلاء الفنانين فى اعمال اخرى تقوم بها الشركة مستقبلاً.
- ✓ اوصت اللجنة بتحميل الأرصدة المدينة بمبلغ ٣٢٠ ألف جنيه الخاص بمسلسل زهرة و العفاريث و التى حصلت الشركة على حكم نهائى منذ عدة سنوات لصالحها

بمبلغ ٢٩٠ ألف جنيه ضد مؤلف المسلسل ولم يتم تنفيذه حتى الان وقد قامت الشركة بتحميل الارصدة المدينة بنحو ٣٢٠ الف جنيهها بدلا من ٢٩٠ ألف جنيه وفي نفس الوقت لم تقم بعمل إضمحلال إلا لنحو ٣٠ ألف جنيه فقط من هذا المبلغ .
✓ لم تتعرض اللجنة الى دراسة وتحليل المبالغ المنصرفة على اعمال جهاز السينما تحت التنفيذ التي تبلغ نحو ٩٩٨ الف لاتخاذ القرار المناسب بشأنها و انما اكتفت بوجود صور لمستندات بقيمة تنازلات عن بعض القصص ولم تنظر اللجنة لرأى الشئون القانونية في مدى صحة العقود والتنازلات حتى تبدى رأيها على اسس سليمة لاتخاذ القرار المناسب .
✓ قامت اللجنة بابداء رأيها وتم تسوية نحو ٧٥٠ ألف جنيه فقط مقابل المصروفات التي رأت استحالة استردادها دون دراسة باقي الرصيد .

نوصى بضرورة اجراء الدراسة اللازمة لقياس كفاية الاضمحلال واتخاذ ما يلزم من خطوات واجراءات تجاه ما يسفر عنها.

- تضمن رصيد المشروعات تحت التنفيذ نحو ٩٤ مليون جنيه قيمة انشاء استوديو ٤ ك و ذلك على الرغم من تسليمه للعميل بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١ واثبات ايرادات لنفس الاستوديو بمبلغ ١,٧٢٥ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢١/٢/١٥ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ .
نوصى بضرورة اجراء التصويب اللازم واعمال اثر ذلك علي حسابات الاهلاك ومخصص الاهلاك اعمالا لمبدأ مقابلة المصروف بالإيراد .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم تضمين حساب استثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية للشركة مساهمتها في رأس مال شركة استوديو الفن للانتاج الاعلامي بنسبة ٣٣,٥% و المسدد نسبة ١٠% فقط من قيمة تلك المساهمة دون الافصاح عن موقف باقى الحصة و التي تمثل ٩٠% من المساهمة و خاصة بعد اتخاذ مجلس الادارة قراره في ٢٠١١/١١/٢٦ بإضمحلال قيمة ال ١٠% المسددة دون الاخذ في الاعتبار عدم شطب الشركة من السجل التجاري.
نوصى بضرورة الافادة عن الموقف الحالى للشركة.

- لم يتم موافاتنا بأخر قوائم مالية للشركات (المحور - العربية الفندقية - ايجيبت ميديا سوفت) والتقارير المعدة من ممثلى الشركة في مجالس ادارات تلك الشركات حتى ٢٠٢١/٣/٣١ رغم سابق طلبها بالخطاب المرسل الى الشركة المسلم للشركة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٤ و بالتالى لم تتمكن من الحكم على الاضمحلال الخاص بتلك الاستثمارات.
نوصى بموافاتنا بالقوائم المطلوبة للاهمية.

- بلغ رصيد حساب العملاء في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٣٢٨,٥٠٣ مليون جنيه قبل خصم المخصص البالغ ٩١,٩٦٥ مليون جنيه وبالفحص تبين ان هذه المديونية منها نحو ١٠٥,٦ مليون جنيه تمثل قيمة المديونية المستحقة على (٥) عملاء فقط و بنسبة تقارب ٣٦% من اجمالى مديونيه العملاء البالغ عددهم (٣٨٩) عميل.

وفيما يلي أهم الملاحظات بشأنها :

- بلغ الرصيد المستحق على شركة صوت القاهرة (تجاري و تسويق) في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٥,٤٦٦ مليون جنيه و قد تلاحظ بشأنه ما يلي:

أ- تم تشكيل لجنة في ٢٠١٧/٣ لبحث هذا الرصيد بين الشركتين و قد اسفر عنها اعتراض شركة صوت القاهرة على مبلغ بنحو ٣,٦٩٢ مليون جنيه و الذي يخص استوديو ٢ باعتباره يخص اتحاد الإذاعة و التلفزيون الا انه و حتى تاريخه لم يتم حسم هذا النزاع مما ترتب عليه عدم تحصيل تلك المديونية مما يستوجب معه ضرورة مراعاة تكوين مخصص لهذا المبلغ.

ب- تم تحميل العميل بمبلغ بنحو ٦١ ألف جنيه في ٢٠١٩/١٢/٣١ دون الرجوع اليه يمثل قيمة المبالغ المنصرفة على مسلسل انكى غبي في العالم .

يتعين موافقتنا بالاجراءات التي اتخذتها الشركة حيال ذلك مع ضرورة تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة احتمالية عدم التحصيل.

• بلغ رصيد الهيئة الوطنية للاعلام نحو ٥٢,٨٨٧ مليون جنيها وتلاحظ حصول الشركة على حكم نهائي من لجنة فض المنازعات بموافقة الهيئة الوطنية للاعلام على جزء من المديونية بلغت نحو ٢٢,٢٣٣ مليون جنيه بفارق بنحو ٣٠,٦٥٤ مليون جنيه .

كما لم يتم موافقتنا بأخر موقف خاص بالمديونيات و المطابقات التي تمت مع قطاعات الهيئة الوطنية للاعلام خاصة في ظل اعادة العرض على لجنة فض المنازعات مع موافقتنا بقرار اللجنة و الملزم لطرفي النزاع.

نوصي بضرورة العمل على تحصيل المبلغ المذكور حفاظا على حقوق الشركة مع مراعاة موافقتنا بالبيانات المطلوبة حتى يمكن لنا ابداء الراي في قيمة المخصص الواجب تكوينه.

- بلغ رصيد حساب شركة راديو النيل في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٨,٦٦١ مليون جنيه و قد قامت الشركة بفصل حسابات راديو النيل عن قطاع القنوات المتخصصة في ٢٠١٨/٩ - وذلك نظرا لوجود شركة مستقلة باسم راديو النيل - و برصيد افتتاحي بلغ نحو ٤,٦٠٩ مليون جنيه دون اجراء مطابقة مع الطرفين في تاريخ الفصل و هو ما نتج عنه وجود فروق بنحو ٣ مليون جنيه طبقا لآخر مصادقة بين الطرفين في ٢٠١٨/١٢/٣١ حيث لم يتم موافقتنا باية مصادقات منذ ذلك التاريخ.

نوصي ببحث و دراسة الاختلاف المذكور اعلاه و اعداد التسويات اللازمة في ضوء ما يسفر عنه البحث مع ضرورة بذل المزيد من الجهد في اعداد المطابقات.

- ظهر رصيد حساب شركة وكالة رايت للتسويق بنحو ١٠,٥٧٣ مليون جنيه بالخطأ وتكوين اضمحلال بذات المبلغ وذلك نتيجة تقييم العملة علي الرغم من عدم وجود مديونية حقيقية علي العميل حيث قام العميل بسداد المستحق عليه في ٢٠١٩/٢/١٥ .

نوصي اجراء التصويبات اللازمة في هذا الشأن ولم له من أثر علي ح/ اضمحلال للعملاء .

- تضمن رصيد عملاء (شركات انتاج) في ٢٠٢١/٣/٣١ مبلغ بنحو ٤,٠٠٧ مليون جنيه يمثل قيمة الرصيد المستحق على شركة سينرجي مقابل استغلالها لمناطق التصوير المفتوحة بشركة المدينة و ذلك بالمخالفة للفقرة (١٩) من القواعد العامة بلانحة أسعار الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الشركة و التي

تقضى "في جميع الاحوال يلتزم العميل بسداد القيمة الاجبارية و ما قد يطلبه من خدمات مقدما او على دفعات طبقا لمراحل الانتاج و على ان تتم المحاسبة النهائية وفقا لتقارير التشغيل الفعلية و الفواتير الصادرة بعد انتهاء العمل".

نوصي ضرورة الالتزام بالفقرة المشار اليها من لائحة اسعار الخدمات بما يضمن الحفاظ على حقوق الشركة قبل العملاء.

- لم يتضمن حساب تأمينات للغير مبلغ نحو ٧٧٥ ألف جنيها يمثل قيمة تأمينات مسدده من العملاء عن تأجير أستديوهات بيانها كما يلي :

شركة MGR بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه
شركة كليوباترا ميديا ٦٥٠ ألف جنيه

يتعين اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن و مراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

- تضمن الرصيد مبلغ نحو ٥ مليون جنيه بأسم شركة الغد لوحظ عدم التزام الشركة بما ورد بمحضر مجلس ادارة الشركة المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/١٥ و الذي يوصى بابرام ملحق عقد الايجار مع شركة الغد العربي بالتعديلات التي طرأت على العقد الاصلى المؤرخ في ٢٠١٧/٧/٣ و حتى تاريخ الفحص لم تقم الشركة بابرام ذلك الملحق مع العميل و هو ما لا نضمن معه الى تاكيد مناسب لاعتراف العميل بتلك المبالغ و سدادها.

نوصي سرعة الانتهاء من ابرام ملحق التعاقد مع موافقاتنا باسباب التأخير فى ابرام هذا الملحق كذا اسباب عدم تحصيل الفروق المستحقة على العميل التى تبلغ قرابة ٥ مليون جنيه لامكانية الحكم على تلك المديونية بشكل سليم.

- لم يتم تقييم الارصدة الدائنة لحسابات العملاء (ذات الطبيعة النقدية) بالمخالفة للفقرة (٢٣) من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) والخاص باثار التغيرات فى اسعار العملات الاجنبية حيث تم تسعير الدولار ببعض المديونيات بنحو ٦,١ جنيه للدولار مما نتج عنها فروق عملة بلغ ما امكن حصره منها بنحو ٤٣,٨ مليون جنيه واجبة الادراج ضمن قائمة الدخل مع تعديل حساب العملاء بها.

- بفحص المطابقات فى ٢٠٢١/٣/٣١ بين ارصدة العملاء بدفاتر كل من ادارة الحسابات المدينة والدائنة وادارة حسابات العملاء (تجارى / تسويق) ، لوحظ عدم اشتمال المطابقة بين ارصدة التامينات للغير المدفوعة من العملاء و خطابات الضمان ضمن اعمال مطابقة العملاء.
نوصى بضرورة اجراء المطابقات تحقيقا للهدف المنشود من المطابقة.

- بلغ رصيد مخصص إضمحلال مديونية العملاء فى ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ٩١,٩٦٥ مليون جنيها وقد تلاحظ بشأنه ما يلى :-

أ- عدم وجود دراسة اضمحلال العملاء حيث ان آخر دراسة تمت فى ٢٠١٨/٧/٥ على الرغم انه تم تشكيل لجنة لدراسة الاضمحلال فى ٢٠٢٠/١١/١١ إلا انها لم تقم بعملها حتى الانتهاء من تاريخ الفحص.

ب- بلغت مديونية بعض العملاء المتوقفين (تجارى/ تسويق) بنحو ٩٤,٦٣٣ مليون جنيها حيث تم تكوين اضمحلال بنحو ٦٠,٣٤١ مليون جنيها و بنسبة ٦٣,٧% من اجمالى المديونية مرفوع بشأن بعضها قضايا.

ج - بلغت قيمة المديونية المستحقة على بعض قطاعات الهيئة نحو ٣٠,٨٨٧ مليون جنيها بعد خصم نحو ٢٢,٠ مليون جنيها قيمة حكم نهائي من لجنة فض المنازعات وتم تكوين اضمحلال لها بنحو ٣,٤٨١ مليون جنيها و بنسبة ١١,٢%

نوصي اعادة دراسة الاضمحلال فى العملاء مع ضرورة وضع اسس موحدة واضحة عند تكوين الاضمحلال حتى نتمكن من الحكم على مدى كفاية الاضمحلال من عدمه مع موافقتنا باسباب عدم تفعيل اعمال اللجنة طبقا للقرار المذكور اعلاه.

• بلغت المديونيات المستحقة على عملاء مركز الخدمات الاعلامية فى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٩,٢٥٦ مليون جنيها وقد تلاحظ بشأنها ما يلى:

١. تضخم المديونيات على العملاء بشكل كبير مما يتعين العمل على تحصيل تلك المديونيات.
٢. وجود مديونيات على بعض العملاء بلغ ما امكن حصره نحو ٠,٧٦١ مليون جنيها دون وجود تعاقدات معهم لحفظ حقوق الشركة فى حالة عدم السداد.
٣. عدم وجود اساس او لائحة لتسعير الخدمات و منح الخصومات للعملاء بالمخالفة للمادة (٣٦) من اللائحة المالية للشركة.

نوصى بضرورة اتخاذ اللازم نحو التحصيل واخذ كافة الضمانات التى تكفل الحفاظ على حقوق الشركة وتسعير الخدمات طبقا للائحة معتمدة من السلطة المختصة مع تحديد سلطة ونسب منح الخصومات على الاسعار.

- ظهر رصيد المديونية المستحقة على شركة الحكير- ماجيك لاند فى ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ١٥,٩٩٧ مليون جنيها و قد اسفر الفحص عما يلى:

أ- لم تقم الشركة بتحميل العميل بقيمة حق الانتفاع عن الفترة من ٢٠٢١/٤/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغ ٥,٦٦٣ مليون جنيها و ذلك طبقا للمادة (١٣) فقرة (١/٢) من العقد و التى تقضى بأن يسدد ٥٠% الاولى من قيمة مقابل الانتفاع السنوى فى شهر يناير من كل عام.

ب- لم يتم العميل الا بسداد مبلغ (٦) مليون جنيها من القيمة الاجارية فقط منذ بداية التعاقد مع عدم وضوح الرؤية بخصوص تطور الاعمال طبقا للجدول الزمنى و هو ما لا نطمئن معه الى جدية الشركة المذكورة فى تنفيذ التعاقد و خاصة فى ظل تحمل المدينة لنحو ٦,٦٧١ مليون جنيها سابقا تمثل صافى تكلفة بعض المباني التى تم ازالتها من قبل العميل بالاضافة الى التأخر فى استفادة المدينة من حصولها على نسبة ٥٠% من اجمالى الارباح السنوية للمشروع طبقا لما تقضى به المادة (١٣) فقرة (٣) من العقد الاصلى كذا عدم استلام العميل و سداد قيمة قطع الغيار السابق طلبها و التى وافق مجلس الادارة على بيعها له بمبلغ ٣,٩ مليون جنيها.

يتعين اجراء التسويات التصويبية اللازمة بحساب العميل كى تظهر المديونية على حقيقتها كذا موافقتنا بالاجراءات التى اتخذتها الشركة حيال كل ما سبق بعاليه و بما يضمن الحفاظ على حقوق و اموال الشركة طرف العميل.

- تضمن الحساب مبلغ بنحو ١,٧٨٥ مليون جنيه يمثل رصيد شركة مصر للصوت والضوء و بالفحص تبين ان هذا المبلغ تم اضافته للارباح المرحلة منذ عدة سنوات و لم يقدم لنا سند اثبات و استمرار هذا الرصيد وذلك على الرغم من سابق طلبه خاصة في ظل عدم وجود اى ارصدة للشركة في حسابات شركة مصر للصوت والضوء .

نوصى بموافقتنا باسباب وجود الرصيد المذكور اعلاه و مدى جدوى استمراره.

- تبين تضخم رصيد المديونية المستحقة على الشركة العربية الفندقية و البالغ في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٤٢,٩٢١ مليون جنيه بما يخالف القرار الصادر من اخر لجنة دراسة ارصدة العملاء و المؤرخ في ٢٠١٨/٥ و الذى اوصى بضرورة الانتهاء من سداد كافة المستحقات المالية السابقة مع سداد كافة المديونيات المستجدة اولا باول.
نوصى بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة و سرعة تحصيل تلك المديونية حفاظا على حقوق الشركة.

- تضمن حساب المدينون و الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١,٥٠٤ مليون جنيه تمثل قيمة الرصيد المستحق على نادى الاعلاميين المتمثلة في (استهلاك مياه و صرف صحى و كهرباء و فروع استهلاك) منه مبلغ نحو ٦٠٠ الف جنيه يرجع لعدة سنوات سابقة لا يقوم النادى بسدادها و لم يتضح لنا اسباب عدم السداد.

نوصى بالعمل على تحصيل تلك المديونية مع موافقتنا باسباب تاخر تحصيل هذا المبلغ منذ عدة سنوات.

- تضمن حساب المدينون و الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢١/٣/٣١ مبالغ تمثل مديونيات علي بعض العاملين الذين تركوا الخدمة يرجع بعضها لعام ٢٠٠٤ بلغ ما امكن حصره منها بنحو ٢٦٤ ألف جنيه.
نوصى بموافقتنا باسباب عدم تحصيل تلك المبالغ قبل سداد مستحقات العاملين و قبل تركهم العمل مع ضروره تحصيل تلك المديونيات او تكوين الاضمحلال اللازم لها .

- ظهر رصيد مصلحة الضرائب علي المبيعات في ٢٠٢١/٣/٣١ مدين مبلغ ٢٧٠ ألف جنيه مقابل ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفواتيرهم و لم يتم استرداد اغلبها مرحلة من أعوام سابقه.

يتعين إجراء التسويات اللازمة مع مصلحة الضرائب علي المبيعات حرصا على اموال الشركة.

• ظهر رصيد الاضمحلال في المدينون و الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢١/٣/٣١ بمبلغ بنحو ٣,٥٤٠ مليون جنيه و قد تبين بشانه ما يلي:

- عدم وجود اسس او دراسات محددة عند تكوين او تدعيم الاضمحلال.
- عدم تكوين اضمحلال لبعض المديونيات او التكوين باقل من قيمة المديونية حيث مضى عليها اكثر من ٥ سنوات و لم يتضح معها اى مؤشر لامكانية التحصيل و من ذلك :

القيمة بالجنيه

اسم العميل	قيمة المديونية	الاضمحلال	النسبة
عمل م/ مى زيادة	١٧٥٧٥٠	-	صفر %
قطاع الهندسة الاذاعية	٧٦٣٦٧٣	٤٩٠٥٧٣	٦٤,٢ %
شركة مصر للصوت و الضوء	١٧٨٥٤٤٠	١٧٦٢٢٥٦	٩٨,٧ %
محمد حلمى م/زهرة و العفاريت	٣٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٩,٤ %
الاجمالى	٣٠٤٤٨٦٣	٢٢٨٢٨٢٩٠	٧٤,٩ %

يتعين الالتزام باجراء الدراسة المذكورة مع وضع اسس محددة التى يتم على اساسها الدراسة بالاضافة الى ضرورة تدعيم المخصص المشار اليه.

- ظهر رصيد حساب الارباح المرحلة بنحو ٢٢٢,٣٥٥ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٣/٣١ وبالفحص تبين ان هذا المبلغ يشمل الارباح المرحلة للاكاديمية بنحو ٤٦,٧١١ مليون جنيها طبقا للميزانية المعدة من الاكاديمية فى ٢٠٢١/٣/٣١ ومبلغ بنحو ٦,٣٩٩ مليون جنيه لمركز الخدمات الاعلامية و مبلغ بنحو ١٦٩,٢٤٦ مليون جنيه لباقي أنشطة المدينة و قد تبين لنا ما يلى:
 - لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة خلال العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٠/٨/٣١ طبقا لميزانية الاكاديمية.
 - تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة ليبلغ صافى الارباح التى تم توزيع نسبة ٥٠% منها على مبلغ نحو ٣٩,٩ مليون جنيه فى حين كان يجب احتسابه على اساس السنوات التى تحقق فيها ارباح دون خصم الخسائر بمبلغ نحو ٥١,٥ مليون جنيه حيث نصت المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ على التوزيع من الارباح المحققة سنويا و ليس على رصيد الارباح المرحلة.
 - تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (فى صورة منح او علاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفق النظم التى تضعها وزارة التعليم العالى) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوى او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته.
- نوصى بضرورة مراعاة اجراء التسويات التصويبية اللازمة لما لها من اثر على ارسدة المركز المالى للشركة.
- تضمن حساب الموردين مبلغ ٣,٤٨٢ مليون جنيه تخص هيئة كهرباء الريف منذ عام ٢٠٠٢ قيمة محول كهربائى لم يتم توريده وقيمة بعض قطع الغيار وكذا باقى مستحقات الهيئة .
- يتعين موافاتنا بأخر تطورات الموقف فى هذا الشأن خاصة و ان بيان القضايا المقدم الينا لا يشمل اية قضايا خاصة بهذا الشأن.
- بفحص مخصص القضايا فى ٢٠٢١/٣/٣١ البالغ رصيده ٢٣,١٨٥ مليون جنيه ، تبين عدم وجود دراسة للمخصص المكون و قد اتضح ذلك فيما يلى:

أ- تحميل المصروفات العمومية بمبلغ بنحو ٥٣٦ ألف جنيه قيمة ما تم سداده لشركة افلام محمد فوزى (عملاء /تسويق) نتيجة الحكم الصادر لصالحها بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٥ حيث لم يتم تكوين مخصص لمقابلة هذا المبلغ.

ب- تضمن رصيد للمخصص بمبلغ ١٠ مليون جنيه مقابل الدعوى المرفوعة على الشركة من المجلس الاعلى للثقافة (شركة مصر للصوت و الضوء سابقا) و التى صدر فيها حكم اول درجة بالزام الشركة بسداد مبلغ نحو ٢١,٦٦٧١ مليون جنيه بالاضافة الى الفوائد القانونية بنسبة ٤% من تاريخ المطالبة و حتى تمام السداد.

ج- تضمن مبلغ ٠,٦٣٥ مليون جنيه لمقابلة قضايا متنوعة دون تحديد و ذلك على الرغم من شمول بيان القضايا المقدم الينا لعدد ٣٤ قضية مرفوعة على الشركة ما بين دعوى استئنافية او نقض اضافة الى عدد ٤٤ قضية مرفوعة على الشركة كدعوى ابتدائية.

د- لم تقم الشركة بدراسة موقف كافة القضايا المرفوعة عليها من حيث احتمالية الكسب او الخسارة و تأثير ذلك على الالتزامات المستقبلية على الشركة حيث لم تقم الشركة بتكوين اى مبالغ لمواجهة تلك القضايا بما يضر بصالح الشركة.

نوصى بضرورة دراسة و تدعيم المخصص خاصة فى ظل وجود قضايا مرفوعة ضد الشركة و لا زالت منظورة امام القضاء مع صدور احكام لحالات مشابهة تم سداد تعويضات عنها.

و يتصل بما سبق قيام الشركة بسداد مبلغ بنحو ٩٣١ ألف جنيه من الرصيد خلال العام من تنفيذ للحكم الصادر ضد الشركة بشأن الفوائد القانونية المقضى بها لصالح شركة ثرى اس عن الفترة من ٢٠١٥/٧/٤ حتى ٢٠١٧/٧/٤ عن مبلغ ٩ مليون جنيه و لم يتبين لنا اسباب ذلك على الرغم من وجود دعوى مقاصة بين الشركة و شركة ثرى اس بشأن الاحكام الصادرة لكل منهما.

كما تبين خصم هذا المبلغ من المخصص المكون لمقابلة قضايا متنوعة بدلا من خصمه من المخصص المكون لشركة ثرى اس.

- تلاحظ مخالفة الشركة للبنود ٣٢-٣٣ من معيار المحاسبة المصرى رقم "١" الخاص بعرض القوائم المالية و الذى يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الايراد و المصروف ازاء ما تبين من: ١. اجراء مقاصة فيما يخص الايرادات المحققة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديمية والبالغة حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٣,٩ مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة .

و يتصل بما سبق ضرورة مراعاة تحديث الافصاحات و الايضاحات المرتبطة بالقطاعات التشغيلية طبقا للمعيار المحاسبى المصرى رقم "٤١" و بما يتناسب مع التعديلات المطلوبة.

٢. تخفيض مصروفات الخدمات /أنارة في ٢٠٢١/٣/٣١ بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء و المتمثلة في استهلاك الكهرباء، بلغ ما امكن حصره منها نحو ٨ مليون جنيه في حين كان يجب تحميلها على حسابات الإيرادات المختصة.
٣. تخفيض بند المصروفات العمومية بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء و المتمثلة في (اشترك الانترنت/اصدار كارنيهات /.....الخ) بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٠,٧ مليون جنيه دون ادراجها ضمن حسابات الإيرادات المختصة .
- نوصى بمراجعة عدم اجراء مقاصة بين بنود الإيرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية.

- بفحص الموقف الضريبي المرفق بالقوائم المالية المقدمة الينا كان لنا بعض الملاحظات وتوصياتنا بشأنها:

١. الموقف الضريبي المرفق بالقوائم المالية لم يوضح الموقف الضريبي لكل من مركز الخدمات الاعلامية و مجمع فاميلى و الاكاديمية.
 ٢. تم طلب بيان معتمد بالموقف الضريبي للشركة (المدينة -مركز الخدمات الاعلامية- الاكاديمية- مجمع فاميلى) موضحا به اخر سنه ضريبيه تم التحاسب عليها لكافة أنواع الضرائب (ضرائب عامه - عقارية - مبيعات - قيمة مضافه - كسب عمل - خصم منبع) والمطالبات الضريبيه حتى ٢٠٢١/٣/٣١ مع ارفاق صور النماذج ومحاضر الفحص حال وجودها الا انه لم يقدم الينا.
 ٣. لم يتم الاشارة فى الموقف الضريبي الى ورود نموذج ١٥ ض.ق.م عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨ الخاص بمجمع فاميلى.
- نوصى بضرورة موافاتنا بالموقف الضريبي بشكل كامل و سليم حتى نتمكن من الحكم على مخصص الضرائب الواجب تكوينه كما يتعين ضرورة الافصاح عن الموقف الضريبي الكامل.

- لم تقم ادارة الشركة بتقديم الاقرار الضريبي على ارباح الاشخاص الاعتبارية عن عامى ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، فى ظل خضوع نشاط المقرات الاعلامية للضريبة و ذلك تفاديا للعقوبات و الغرامات الواردة بالقانون رقم ٩١لسنه ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية و تعديلاته.

نوصى بضرورة الالتزام باحكام قوانين الضرائب.

- لم يتم الالتزام بما ورد بالفقرة (١٢، ١٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) و الخاص بالمحاسبة عن الضرائب و التى تقضى "بان يتم الاعتراف بالضرائب الجارية و التى لم يتم سدادها بعد كالتزام و يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التى ينتظر خضوعها للضريبة". حيث لم يتم تحميل القوائم المالية منذ عام ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١/٣/٣١ بأى ضرائب على الدخل سواء جارية او مؤجلة وذلك بالنسبة لمركز الخدمات الاعلامية الموجودة خارج المنطقة الحرة.

يتعين موافاتنا باسباب ذلك مع ضرورة الالتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية الصادرة فى هذا الشأن.

- تضمن ح/ الايرادات فى ٢٠٢١/٣/٣١ بمبلغ ٥٥٠ ألف جنيه بالخطأ و هو يمثل قيمة الايجار المستحق عن الفترة من ٢٠٢٠/١١/١٦ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ الخاص باستوديو (١١ك) و المؤجر لشركة لايت الفضائية.

نوصى اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

- و يتصل بما سبق عدم موافاتنا باسباب قبول الشركة لجدولة المديونية المستحقة على شركة لايت الفضائية و التى تبلغ ٤,٢٥٣ مليون جنيه بسداد مليون جنيه مقدم و الباقي على ٢٠ شهر باقساط متساوية بالمخالفة لتعليمات السيد/ رئيس مجلس الادارة و المتمثلة فى ان تكون الدفعة المقدمة ٢ مليون جنيه و الباقي على ١٢ شهر فقط.

نوصى موافاتنا باسباب ذلك.

- لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافلية المستحقة عليها عن الفترة من ٢٠٢٠/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ و البالغة نحو ١,٩ مليون جنيه.

نوصى بسرعة سداد المبلغ تفاديا للعقوبات الواردة بقانون التأمين الصحى الشامل رقم

(٢) لسنة ٢٠١٨.

- تلاحظ عدم تحميل المصروفات بنحو ١٠٠ ألف جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية المستحقة على نشاط المقرات عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢١/٣/٣١ بالمخالفة للمادة (٤٠) من قانون التأمين الصحى الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨

نوصى بضرورة الالتزام بالمادة المشار اليها تفاديا للعقوبات الواردة بالقانون مع

اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .

و يتصل بما سبق عدم قيام الشركة باستقطاع نسبة ١% من صافى دخل العاملين فى كافة ما يحصل عليه العاملين من الشركة تحت اى مسمى من مكافآت و خلافه... (بخلاف المرتبات الشهرية حيث يتم الاستقطاع) و قد بلغ ما امكن حصره من المكافآت المنصرفة منذ تطبيق القانون نحو 6.1 مليون جنيه. كما لم يتم توريد تلك المبالغ لحساب مواجهة تداعيات الاوبئة والكوارث الطبيعية و ذلك طبقا لما ورد بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٠ فى شان المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الاوبئة او حدوث الكوارث الطبيعية.

نوصى بضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بالمادة المشار اليها من القانون المذكور فيما

يخص استقطاع وسداد تلك المبالغ.

و يتصل بما سبق عدم قيام الشركة بالالتزام بما ورد بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ الخاص بتعديل بعض احكام قانون انشاء صندوق تكريم شهداء و ضحايا و مفقودى و مصابى العمليات الحربية و الارهابية و الامنية و اسرهم الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٨ نوصى بضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بالقانون المشار اليها مع سداد تلك المبالغ.

هناك العديد من البيانات و المستندات التى تم طلبها طبقا للخطاب المرسل الى الشركة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٤ و لم يتم موافاتها بها حتى تاريخ انتهاء الفحص نذكر منها:-

- اخر موقف لشركة الحكير سواء من حيث الجدول الزمنى للتنفيذ و اسباب عدم اتمام بيع قطع غيار الالعب بمبلغ ٣,٩ مليون جنيه حتى ٢٠٢١/٣/٣١.
 - اخر موقف محدث لهيئة الاستعلامات و صورة اخر محضر تسليم و اخر موقف تنفيذى للاعمال.
 - الموقف التنفيذى للاستوديو ٤ ك المؤجر لقناة الغد العربى و الموقف النهائى (مدعوما بالمستندات) مع كل من المقاول و العميل مع بيان ما اتخذته الشركة من اجراءات حيال التأخير.
 - الخطابات الواردة من الادارة المركزية للتقارير المالية و الافصاح بهيئة الرقابة المالية و رد الشركة عليها.
 - لم يتم موافاتها بأخر تعديل للنظام الاساسى طبقا لقرارات الجمعية الغير عادية فى ٢٠١٩/١/٣، ٢٠٢٠/٣/٢٨.
- يتعين موافاتها بالبيانات و المستندات المذكورة اعلاه للاهمية.

الإستنتاج :-

وفي ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه ، لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى (شركة مساهمة مصرية) فى ٣١ مارس ٢٠٢١ وعن أدائها المالي و تدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيه الانتباه:-

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا ، تلاحظ ما يلى:

- بالإشارة الى الافصاح رقم (٤٠) الخاص بالافصاح عن تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادى و المالى تلاحظ لنا ما يلى:
 - لم يتم موافاتها بالدراسة التى تم على اساسها تحديد الاثار المترتبة على فيروس كورونا.
 - تم الإشارة الى بعض التأثيرات المترتبة على فيروس كورونا دون قياس لقيمة تلك التأثيرات.

نوصى بضرورة موافقتنا بالدراسة التي تم اعدادها لتحديد الاثار مع الافصاح عن قيمة تلك التأثيرات على كل من المركز المالي و قائمة الدخل و التدفقات النقدية طبقا لما ورد ببيان الهيئة العامة للرقابة المالية فى ٢٠٢٠/٤/١٢ .

• تبين عدم التزام الشركة بنص المادة (٦) من بند(ح) من قواعد قيد و شطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية الصادر بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٢ فيما يخص حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الادارة و منصب العضو المنتدب او الرئيس التنفيذى للشركة للادارة و الذى تنتهى المهلة المحددة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية لتوفيق الاوضاع فى ٢٠٢١/٤/١٩ .

مدير عام
نائب مدير الإدارة
محاسب/ رامى اميل أمير

مدير عام
نائب مدير الإدارة
محاسب/ شريفة ابراهيم محمد

وكيل الوزارة
النائب الاول
محاسب/ امام الشافعى مصطفى

تحريرا فى ٢٠٢١/٦/٢